الأمم المتحدة S/2008/601

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، الذي طلب إلى المجلس بموجبه أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وحالة اللاجئين والمشردين داخليا، والتقدم المحرز في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودتهم الطوعية، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويغطي هذا التقرير ما جد من تطورات رئيسية منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/444)، ويشمل نتائج استعراض منتصف المدة الذي أجرته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتنفيذ القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، وتوصيات بشأن الترتيبات التي يمكن أن تسري بعد انتهاء ولاية القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (قوة الاتحاد الأوروبي).

ثانيا – التطورات في تشاد

ألف – التطورات السياسية

٢ – أُحرز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتصل باتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المتعلق بالإصلاحات الانتخابية. وفي ٢ تموز/يوليه، شرعت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إجراء تعداد خرائطي، من المقرر إنجازه في أوائل عام ٢٠٠٩، وسيليه تعداد ديمغرافي. وستستخدم نتائج التعداد الخرائطي لتحديث قائمة تسجيل الناخبين. وفي ١٦ تموز/يوليه، وقعت ثمانية أحزاب سياسية إضافية اتفاق ١٣ آب/أغسطس، مما وصل بمجموع عدد الأحزاب الموقعة إلى ٩١ حزبا من أصل ١٠١ حزب سياسي مسجل في تشاد.

160908 160908 08-50052 (A)

وينتمي خمسة من الأحزاب الموقعة الجديدة إلى الأغلبية الرئاسية، بينما تنتمي ثلاثة منها إلى أحزاب المعارضة.

٣ - وواصلت ''اللجنة'' التي أُنشئت لمتابعة تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس عقد اجتماعاتها. وفي حزيران/يونيه، قدمت اللجنة إلى الحكومة مشاريع قوانين بشأن القانون الانتخابي وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة. ومازال يتعين أن توافق الحكومة على مشاريع القوانين هذه وأن تقدمها إلى البرلمان للنظر فيها. ولم ينفذ بعد برنامج اللجنة للتوعية بالإصلاحات الانتخابية بسبب عدم الاتصال بالأحزاب المعنية، بما في ذلك المجموعات النسائية ومجموعات الشباب.

٤ - ومازال التقدم محدودا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق سرت الذي وقعته في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حكومة تشاد وجماعات المعارضة التشادية المسلحة الرئيسية، بما في ذلك اتحاد القوى من أجل التنمية والديمقراطية، وتجمع القوى من أجل التغيير، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية. واتفقت الأحزاب على احترام الدستور، ووقف القتال، والعفو عن المتمردين، والسماح للجماعات المتمردة بالمشاركة في إدارة شؤون الدولة، ودمج القوات المتمردة في الجيش الوطني التشادي، وعقد اجتماع آخر في طرابلس يضم كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية لمتابعة تنفيذ اتفاق سرت.

٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس، نجحت حكومة الجماهيرية العربية الليبية في التوصل إلى اتفاق بين حكومة تشاد ومُنشقّي تجمع القوى من أجل التغيير وقع هؤلاء في إطاره اتفاق سرت. ونتيجة لذلك، سيدمج حوالي ٥٠ مقاتلا سابقا تابعا لتجمع القوى من أجل التغيير في قوات الأمن الوطنية. ورغم التقدم المحرز في هذا الجانب، قامت في ١٤ آب/أغسطس، حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد، وهي جماعة مسلحة من الجزء الشمالي من البلد، بالانضمام إلى التحالف الوطني الذي يقوده زعيم اتحاد القوى من أجل التنمية والديمقراطية، محمد نوري. وفي ١٦ آب/أغسطس، قيل إن تيمان إردِمي، زعيم تجمع القوى من أجل التغيير، أعلن أن الاتصالات جارية مع جماعات معارضة تشادية مسلحة أخرى لتعزيز القدرة العسكرية للتحالف.

٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، اجتمع في داكار فريق الاتصال الذي أُنشئ في إطار اتفاق داكار. وأبلغ وزير خارجية السودان الفريق بأن حكومة بلده ستواصل علاقاتها الدبلوماسية مع تشاد. وأحاط وزير العلاقات الخارجية التشادي علما بهذا التصريح. وفي ١ آب/أغسطس، زار وزير الشؤون الأفريقية الليبي نجامينا وحث الرئيس إدريس ديبي على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع السودان. وفي اليوم التالي، أعلن وزير العلاقات الخارجية

التشادي أن الحكومة قبلت المقترح الليبي. وفي ٢ آب/أغسطس، صرح وزير العلاقات الخارجية التشادي بأن الرئيس البشير أصدر تعليمات إلى الدبلوماسيين السودانيين بالعودة إلى نجامينا لإعادة فتح السفارة. إلا أنه حتى ٣١ آب/أغسطس، لم يجر تبادل السفراء.

٧ - وفي الدورة العادية التاسعة لمؤتمر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، المعقودة يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ياوندي، أدان المؤتمر بشدة هجمات المتمردين ومحاولاتهم المتكررة لزعزعة استقرار تشاد. وناشد رؤساء الدول مجلس الأمن القيام بكل ما في وسعه للمساعدة في حل أزمة دارفور وما يترتب عليها في البلدان المجاورة من آثار مُزعزعة للاستقرار.

٨ - وفي ٥ آب/أغسطس، قامت اللجنة الوطنية للتحقيق، التي أُنشئت في ٢ نيسان/أبريل للتحقيق في الأحداث التي وقعت في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٨ في نجامينا، بتقديم تقريرها إلى الرئيس. وأُصدر التقرير في ٣ أيلول/سبتمبر. وأشارت نتائجه الرئيسية إلى أن الجماعات المتمردة والقوات المسلحة الوطنية التشادية على حد سواء مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان خلال الأحداث، عن طريق أعمال من بينها الإعدام التعسفي، والتعذيب، والاغتصاب، والإفراط في استخدام القوة. ولاحظ التقرير أيضا أنه تم فرض قيود على حرية الصحافة بصورة مؤقتة، وأنه لم يجر اتخاذ إجراءات تذكر للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان والأعمال الإجرامية المرتكبة خلال الأحداث. وأوصت اللجنة بإنشاء لجنة يشترك فيها المجتمع الدولي لمتابعة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها.

٩ - وفي ٧ و ٨ آب/أغسطس، عقدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي استضافته وزارة الشؤون الخارجية السويدية في ستوكهولم، جمع ما يربو على ٣٠ ممثلا للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وقوة الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وحكومات تشاد والجماهيرية العربية الليبية، والسويد، والصين، وفرنسا، وكندا، والكونغو، والمملكة المتحدة، والنمسا، والولايات المتحدة. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لعملية داكار بوصفها مبادرة سلام إقليمية قيمة، وأبرزوا الحاجة الملحة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في شرق تشاد، ورحبوا بنشر المفرزة الأمنية المتكاملة.

١٠ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أصدرت محكمة تشادية حكما غيابيا بإعدام الرئيس السابق حسين هبري بدعوى تقديم ''الدعم المالي والمادي والمعنوي'' للمتمردين الذين هاجموا العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وحُكم أيضا غيابيا بالإعدام على أحد عشر زعيما من زعماء المتمردين الذين تورطوا في هجمات شباط/فبراير.

باء – التطورات الأمنية

١١ – ما زالت الحالة الأمنية متقلبة، ولا سيما في شرق تشاد. وتسببت غزارة الأمطار وضعف البنيات التحتية في شل الحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولوحظ انخفاض في عدد المناوشات بين القوات المسلحة الوطنية التشادية وجماعات المعارضة التشادية المسلحة.

١٢ – وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سرقة السيارات وأعمال السطو المسلح والجرائم التي تستهدف موظفي المساعدة الإنسانية الوطنيين والدوليين. ففي ٧ تموز/يوليه، اقتحمت جماعة من الرجال المسلحين ذوي الزي العسكري مجمع منظمة أوكسفام في كيرفي (الواقعة على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب شرق قوز بيضا) وأطلقت حوالي ١٤ طلقة. ورغم أن جميع المدنيين نجوا دون الإصابة بأذى، فإن المجمع لحقته خسائر. وفي ٨ تموز/يوليه، اقتحمت جماعة من الشباب المجهولي الهوية مرافق منظمة الإغاثة والتنمية الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود في كيرفي. ويُجهل سبب هذه الهجمات، لكن يُفترض أنه اللصوصية. ونُقل جميع العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية العاملين في كيرفي إلى قوز بيضا. وفي ١٠ تموز/يوليه، قامت منظمة أوكسفام، التي توفر المياه والصرف الصحي لما يربو على ٠٠٠ ١١ شخص في كيرفي، ومنظمة أطباء بلا حدود، التي توفر الخدمات الصحية الحيوية، بتعليق أنشطتهما في تلك البلدة مؤقتا. وإلى يومنا هذا، لا يجرى الاضطلاع في تلك المنطقة إلا بالأنشطة الأساسية (المتعلقة بالمياه والرعاية الصحية).

١٣ – وفي ٢٦ تموز/يوليه، أطلق شخصان مسلحان مجهولا الهوية النار على مركبتين تابعتين للجنة الصليب الأحمر الدولية على بعد حوالي ١٠٠ متر من مجمع اللجنة في أبيشي. ونقل موظف دولي أصيب بجروح خطيرة إلى مستشفى قوة الاتحاد الأوروبي في أبيشي، وجرى إجلاؤه لاحقا إلى أوروبا. وفي ٥ آب/أغسطس، تعرض في نجامينا أحد موظفي منظمة أطباء بلا حدود لهجوم أصيب فيه بعدة طعنات. غير أنه أُلقي القبض على منفذ الهجوم على الفور.

جيم – التطورات في المجال الإنساني

١٤ – يؤوي شرق تشاد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٢٩٠ لاجئ وأكثر من ٠٠٠ ١٨٠ مشرد داخليا مازالوا يعتمدون على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٧٠٠ شخص داخل المجتمعات المحلية المضيفة يحتاجون أيضا إلى المساعدة الإنسانية. ومازالت الحالة الأمنية تقوض بشكل خطير قدرة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على تقديم المساعدة. وسُجِّلت خسائر قيمتها ١,٥ مليون دولار من الأصناف غير الغذائية والمركبات خلال الهجمات التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة التشادية في

شرق تشاد في ١٥ حزيران/يونيه. وأجبرت أوضاع انعدام الأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على تطبيق تدابير أمنية أكثر صرامة وتقييدا.

١٥ - ومازالت المسائل المتعلقة بالحماية تثير قلقا بالغا. فكثيرا ما تشكل الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، هدفا لهجمات العناصر المسلحة. وتتزايد عسكرة مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. ويقال إن مواقع المشردين داخليا والقرى المحلية تشكل هدفا لعمليات التجنيد القسري.

١٦ - وعادة ما لا تكتمل التحقيقات التي تجريها السلطات المحلية في الأعمال الإجرامية، إن جرت بالمرة. ومنذ الهجوم على موظف تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية في ٢٦ تموز/يوليه، علقت اللجنة أنشطتها في مواقع المشردين داخليا في انتظار قيام السلطات الوطنية بالتحقيق في الحادث.

١٧ - ويعيق الموسم المطير وصول المساعدة الإنسانية إلى بعض الأماكن في شرق تشاد. فقد أصبحت كوكو، في دار سيلا، التي تؤوي حوالي ٠٠٠ ٦٠ مشرد داخليا معزولة تقريبا بسبب الطرق التي يتعذر المرور فيها. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أوساط المساعدة الإنسانية في توفير الدعم اللوجستي الجوي اللازم لتقديم المساعدات المطلوبة لإنقاذ الحياة. وأسفرت السيول التي وقعت في نهاية تموز/يوليه وبداية آب/أغسطس عن خسائر في الأرواح وغمرت المياه المنازل والبنيات التحتية.

١٨ - ورغم عدم مواتاة الحالة الأمنية لعودة المشردين في شرق تشاد على نحو مستدام، فقد جرى الإبلاغ عن تحركات تلقائية محدودة. فقد ترك ما يصل إلى نصف المشردين داخليا مواقع في أركوم وغوديانغ الواقعتين في منطقة واداي، بينما عاد في دار سيلا عدة آلاف من المشردين داخليا إلى قراهم الأصلية لحصد محاصيلهم قبل بداية الموسم المطير.

١٩ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعربت عناصر فاعلة في الميدان الإنساني تعمل في شرق تشاد، في اجتماع عقدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات برئاسة منسق الشؤون الإنسانية، عن قلقها البالغ إزاء محدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد مرتكبي الأعمال الإجرامية، بما في ذلك التهديد بالقتل، والمضايقة، والتخويف، والسرقة، واختطاف السيارات. فقد حد هذا بشكل خطير من تقديم المساعدة الإنسانية في العديد من أجزاء شرق تشاد.

ثالثا – التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٠ – أُبرم اتفاق سلام شامل، في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ حزيران/يونيه، بين الحكومة وجماعتي ''جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية'' و ''اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع''. وفي ٩ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة أن الجماعات المسلحة التي لم توقع الاتفاق، بما في ذلك ''الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى'' و ''اتحاد القوى الجمهورية''، مستعدة لتوقيع الاتفاق في طرابلس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه. وقد أُرجئ حفل التوقيع بسبب مادة خلافية تتعلق بإصدار قانون للعفو عن الجرائم والمخالفات التي ارتكبها ''جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية'' و ''الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى'' و ''اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع''.

٢١ – وفي ١٢ تموز/يوليه، قامت القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بنقل مسؤولياتها التنفيذية إلى بعثة توطيد السلام الخاضعة لسلطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وستضم بعثة بناء السلام هذه، إضافة إلى القوات المقاتلة والشرطة والدرك، فرعا مدنيا يهدف إلى المساعدة في إحياء الحوار السياسي.

رابعا – تنفيذ ولاية البعثة

٢٢ – واعتبارا من ٢٥ آب/أغسطس، بلغ قوام البعثة ٧٢٤ شخصا، من بينهم ٢٠٠ من رجال شرطة الأمم المتحدة و ٣٨ ضابط اتصال عسكري. وتنتشر البعثة الآن في نجامينا وأبيش وبانغي. كما بدأ نشر البعثة في قوز بيضا وفرشانا وبيراو ولا تزال عملية النشر جارية. وقد تولى مفوض شرطة البعثة، اللواء جيراردو تشاومونت (الأرجنتين) مهام منصبه في تشاد في ٩ آب/أغسطس.

ألف – الشرطة

٢٣ – قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإصلاح مركز تدريب المفرزة الأمنية المتكاملة في أكاديمية الشرطة الوطنية ونظمت دورة تدريبية لـ ٢٣١ شخصا من عناصر المفرزة اختتمت في ٤ آب/أغسطس. ويبلغ إجمالي عدد ضباط المفرزة الذين تم تدريبهم حتى الآن ٣٢٤ ضابطا. ويجري حاليا اختيار الدفعة الثانية من موظفي المفرزة الذين سيجري تدريبهم. وقد وقع الاختيار حتى الآن على ١٥٢ من رجال الدرك، من بينهم ١٣٥ يعملون حاليا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن لجنة مساعدة اللاجئين.

٢٤ - وتم في نجامينا في ١٤ آب/أغسطس توقيع مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الحكومة والبعثة، بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للمفرزة الأمنية المتكاملة. ومن المقرر أن يصدر قريبا مرسوم رئاسي ينشئ المفرزة رسميا. وسيتم بعد ذلك، ورهنا بإدخال تحسينات في مجال الدعم اللوجستي نشر المجموعة الأولى المكونة من ١٠٠ من ضباط المفرزة في أبيشي وفرشانا وقوز بيضا، وستُعين قيادة عليا للمفرزة كما ستصدر تكليفات محددة لقادتها، وعددهم ٧١ ضابطا.

٢٥ - وفي أبيشي، قام ضباط شرطة الأمم المتحدة بتسيير دوريات راجلة ومتحركة للتواصل مع السكان والنظراء الوطنيين. وعقد رجال الشرطة والقضاء التابعون للبعثة اجتماعات للتوعية في شرق تشاد، بالتنسيق مع المدعين المحليين من أجل رفع درجة الوعي بولاية البعثة وأنشطة المفرزة الأمنية المتكاملة. وتم وضع آليات للتنسيق بين المفرزة وغيرها من وكالات إنفاذ القوانين، بما في ذلك الحرس المتنقل والشرطة المحلية ورجال الدرك، من أجل تيسير العمليات المتعلقة بالقانون والنظام.

٢٦ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تتواصل البعثة بشكل منتظم مع أجهزة الشرطة في بانغي، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تقديم المشورة التقنية بشأن سُبل تعزيز إنفاذ القوانين في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وتم إيفاد ضابط شرطة واحد تابع للأمم المتحدة إلى بيراو للتواصل مع السلطات المحلية والكيانات المسؤولة عن إنفاذ القوانين.

باء - العدالة والسجون

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوحدة الاستشارية القضائية والوحدة المعنية بالسجون التابعتان للبعثة إقامة علاقات مع نظرائهما الوطنيين. واستنادا إلى توصيات بعثة التخطيط المشتركة بين الوكالات المعنية بالعدالة والسجون، التي تتولى إدارة عمليات حفظ السلام قيادتها، ستركز البعثة في أنشطتها المتعلقة بالعدالة على دعم تنفيذ مفهوم المفرزة الأمنية المتكاملة عن العمليات من خلال وضع آلية تعقب لعمليات التوقيف والاحتجاز؛ ودعم تعزيز المؤسسات القضائية والتنسيق بين العدالة التقليدية والنظام القضائي المعاصر، وتيسير وصول الجميع إلى العدالة، مع التركيز على الجماعات المستضعفة.

٢٨ - وأجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربع عمليات تقييم للاحتياجات في سجون أبيشي وقوز بيضا ونجامينا. وقامت الوحدة المعنية بالسجون، بالتعاون مع وحدة الشؤون الجنسانية، بتقديم المشورة وتيسير توصيل الخدمات الطبية إلى الحوامل والمرضعات المحتجزات، فضلا عن تقديم المشورة بشأن آليات التصنيف والإقامة المطبقة على الجنسين وبشأن إدارة

شؤون المحتجزين المثليين جنسيا، وتعاونت مع وزارة الشؤون الاجتماعية في المسائل المتعلقة بالأحداث؛ وساعدت في وضع برامج لإعادة دمج النساء والأحداث المحتجزين.

جيم – الشؤون المدنية

٢٩ – قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز وجودها السياسي والمتعلق بالشؤون المدنية في الميدان، لا سيما في أبيشي، واضطلعت بعدة زيارات ميدانية لفرشانا وأريبا وقوز بيضا. وتشمل المخاوف التي أثارها السكان المحليون خلال تلك الزيارات أمورا تتعلق بتوفير إمكانية الحصول على الخدمات المجتمعية الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والأرض الصالحة للزراعة)، والتعايش السلمي بين المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، ودمج المشردين داخليا في المجتمعات المضيفة، والوصول إلى الخدمات المجتمعية في قراهم الأصلية، قبل العودة. وسوف تتابع البعثة هذه المسائل مع السلطات والمجتمعات المحلية.

٣٠ – وقامت البعثة، في ١٤ آب/أغسطس، بزيارة رفيعة المستوى لكيرفي مع حاكم إقليم دارسيلا وممثلي الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية في تشاد، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. والتقى الفريق بالسلطات والممثلين المحليين لتقييم الوضع بعد الاشتباكات العرقية التي وقعت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفي أعقاب تلك الزيارة، اتفق زعماء جماعتي مورو ورادجو العرقيتين، اللتين شاركتا في اشتباكات تموز/يوليه، على العمل معا من أجل تطوير المنطقة. وستقوم البعثة، في هذا الصدد، بتنفيذ مشروع سريع الأثر في المنطقة لدعم أنشطة المصالحة المجتمعية.

٣١ – ويجري إعداد أربعة مشاريع سريعة الأثر في المجالات التالية: تعبيد الطرق لدعم عودة المشردين داخليا، توفير مجموعات اللوازم الزراعية للمشردين العائدين إلى قراهم الأصلية، إنشاء مطحن حبوب لخدمة الأهالي المستضعفين، تيسير وصول اللاجئات والمشردات إلى البرامج التي تبثها الإذاعة للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية للمشردين. وستنفذ المشاريع بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ – واضطلعت البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض بتعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين وأماكن تجمع المشردين داخليا، من أجل تيسير الحوار بين الجماعات. وتعمل البعثة أيضا، مع الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية، على تنفيذ برنامج الوكالة الفرنسية للتنمية المعني بالحوار بين الجماعات والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج تقديم المساعدة والدعم من أجل تحقيق الاستقرار في شرق تشاد. وسيشمل البرنامجان استثمارات مجموعها ٢٠ مليون يورو خلال فترة ثلاثة أعوام.

دال – حقوق الإنسان

٣٣ – لا يزال الوضع الإجمالي لحقوق الإنسان يبعث على القلق، لا سيما في ما يتعلق بالإفلات من العقاب والعنف الجنسي. فقد وردت تقارير عن عمليات قتل تعسفية وعمليات إعدام بدون محاكمة ارتكبتها الحكومة وعناصر من المتمردين وعناصر مسلحة مجهولة. كما تلقت البعثة تقارير عن عمليات اغتصاب وغيرها من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس ترتكبها عناصر مسلحة في أماكن تجمع المشردين داخليا، ومخيمات اللاجئين والقرى المحيطة بها. ولا تتعدى أعمار الضحايا في بعض الأحيان ١١ عاما. ولم تتخذ السلطات إجراءات تذكر أو أي إجراءات على الإطلاق لمساءلة مرتكبي هذه العمليات.

٣٤ – وتقوم البعثة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع الشركاء الوطنيين باتخاذ خطوات للمساعدة في تعزيز إجراءات تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها في شرق تشاد. وشاركت البعثة في حلقة عمل دعت إليها وزارة حقوق الإنسان والحريات المدنية بشأن التصديق على اختصاصات المنتدى الوطني لحقوق الإنسان بهدف وضع خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسوف تدعم البعثة تنفيذ الخطة. كما أجرت البعثة عدة زيارات ميدانية مشتركة مع وزارة حقوق الإنسان لتعزيز التعاون مع السلطات المحلية.

٣٥ – وفي ٢٣ آب/أغسطس، رافق مسؤول كبير في البعثة وزيرة حقوق الإنسان إلى مركز تجمع أركوم للمشردين داخليا الذي يقع في إقليم واداي بالقرب من الحدود مع السودان، حيث شاهدت الوزيرة عن كثب حالة المشردين داخليا. ووعدت بعرض تقييمها الميداني على الرئيس ديبي وتعزيز جهود حكومتها من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة المشردين داخليا في البلد.

هاء – الاتصالات المتعلقة بالشؤون الإنسانية

٣٦ – عملت البعثة عن كثب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وشركاء آخرين، من خلال وحدة الاتصال المعنية بالشؤون الإنسانية، على تبادل المعلومات والأدوات والخبرات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في المنظمات غير الحكومية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتوسيع نطاق الشؤون الإنسانية.

٣٧ – وفي إطار حماية المدنيين، اشتركت البعثة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس، في تنظيم حلقات عمل عسكرية مدنية في قوز بيضا

وفرشانا من أجل تحسين تبادل المعلومات والتنسيق بين أوساط الشؤون الإنسانية والبعثة وقوة الاتحاد الأوروبي.

واو – الشؤون الجنسانية

٣٨ – قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز آلياتها الخاصة بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية في تشاد من أجل زيادة عدد النساء المشاركات في المسائل الأمنية، لا سيما في ما يتعلق بحماية النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين وأماكن تجمع المشردين داخليا.

٣٩ – ويعزز قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) مسؤولية حفظة السلام عن منع استخدام العنف ضد النساء ومكافحته. وقامت البعثة، توعية لمكافحة استخدام العنف ضد النساء والفتيات، لا سيما في ما يتعلق بحماية النساء والفتيات والأطفال في مخيمات اللاجئين وأماكن تجمع المشردين داخليا.

٤٠ – كما نُظمت أنشطة للتوعية بالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في أوائل آب/أغسطس لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية ووكالات إنفاذ القوانين تشجيعا على تعزيز فهم القرارين وتعريف جميع العناصر المعنية الفاعلة بولاية البعثة. كما وضعت البعثة مشروع مدونة سلوك تتعلق بمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس وبالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتمت الدعوة لعقد اجتماعات عامة لنشر المبادئ الأساسية الواردة في مدونة السلوك ومناقشتها.

٤١ – وقامت البعثة أيضا بتدريب المفرزة الأمنية المتكاملة على المسائل المتعلقة بمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس، من أجل تعزيز قدرتها على حماية النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين وأماكن تجمع المشردين داخليا ووضعت أدوات لتعقب وتسجيل حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس. كما جرى تدريب أكثر من ٥٠ سيدة من منظمات المجتمع المدني على منع العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس والتصدي له من أجل تمكينهن من العمل على نحو فعال على تلبية احتياجات النساء اللاتي يتعرضن للضرب والناجيات من سوء المعاملة الجنسية في المخيمات.

زاي – دعم البعثة

٤٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت البعثة قدرتها على نشر أفرادها باتجاه الشرق، من خلال تشييد المساكن وأماكن العمل، واستخدمت مواردها الخاصة ونظام الإيجار لاستيفاء هذا الغرض. ومكّن هذا من نشر أعداد إضافية من الأفراد، وبخاصة في أبيشي.

٤٣ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، جرى التوقيع على عقد تجاري مع أحد المتعاقدين الدوليين من أجل تشييد معسكر. وينتظر أن تكتمل تجهيزات المتعاقد للشروع في العمل بنهاية أيلول/سبتمبر.

٤٤ - ولا تزال قسوة الظروف التشغيلية خارج نجامينا، بما في ذلك قلة الهياكل الأساسية المحلية، وسوء الطرق والظروف الأمنية السائدة، تؤثر على نشر أفراد البعثة. وعلاوة على ذلك، سبب موسم الأمطار صعوبات لوجستية فيما يتعلق بتشييد المواقع ونشر الأفراد.

حاء - السلامة والأمن

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية على مستوى المرحلة الرابعة في شمال وشرق تشاد والمرحلة الثالثة في العاصمة والمناطق الجنوبية من البلد. ويعود بقاء الحالة الأمنية على مستوى المرحلة الرابعة في شرق تشاد إلى استمرار التوترات في المنطقة الحدودية وأنشطة العصابات.

٤٦ - ويجري العمل في تعاون وثيق مع السلطات التشادية وقوة الاتحاد الأوروبي من أجل رفع درجة الوعي الأمني. ويجري استعراض برنامج الإدارة الأمنية كي يعكس الدعم الذي تقدمه قوة الاتحاد في مجالي الأمن والحماية.

ياء - الاتصال العسكري

٤٧ - نشرت البعثة حتى تاريخه ٣٨ ضابط اتصال عسكري داخل منطقة مسؤوليتها التي تشمل فرشانا وقوز بيضا ونجامينا وبيراو. وعزز هؤلاء الضباط تعاونهم مع قوة الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات وإيجاد وعي مشترك بالأحوال السائدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن. وزاد الضباط أيضا عدد زياراتهم إلى المجتمعات المحلية بهدف إقامة علاقات مع السلطات فيها، وعززوا تنسيقهم في مجال الأنشطة مع الوكالات الرئيسية للمعونة الإنسانية، كما أرسوا آلية للاتصال مع القوات المسلحة الوطنية.

خامسا - نشر قوة الاتحاد الأوروبي

٤٨ - اكتمل نشر قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام، التي تتكون من ٣ ٣٠٠ فرد عسكري، يوجد زهاء ٢٠٠ فرد منهم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٩ - وازداد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضوح معالم القوة واتسع نطاق المنطقة التي تغطيها، مما أدى إلى رفع درجة الوعي بالحالة الأمنية والحوادث الإجرامية وأنشطة العصابات

داخل منطقة العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح للقوة الآن وجود دائم ملموس في منطقة إريبا، عقب وصول الوحدة البولندية. وتنفذ أنشطة الدوريات على امتداد المنطقة التي تبرز فيها عمليات القوة بوضوح شديد.

سادسا – استعراض منتصف المدة المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

٥٠ – طلب منّي مجلس الأمن في القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، تقديم تقرير إلى المجلس، عند انقضاء ستة أشهر على تاريخ إعلان الاتحاد الأوروبي عن توفير القدرة العملياتية المبدئية للقوة، بشأن الترتيبات المتعلقة بمتابعة وجود القوة في نهاية فترة ولايتها ذات السنة الواحدة، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية تابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك الغرض، طلب المجلس إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إجراء تقييم للاحتياجات في الميدان. وبناء على ذلك، قام فريق من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بزيارة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وتكون الفريق من ممثلين لإدارات عمليات حفظ السلام والدعم الميداني والشؤون السياسية وشؤون السلامة والأمن، بجانب ممثلين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضيتي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وقوة الاتحاد الأوروبي.

٥١ – وتشاور الفريق على نحو وثيق مع السلطات الوطنية والسلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري، وصحبه في زيارته الميدانية ممثل للهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية. وزار الفريق أبيشي وفرشانا وقوز بيضا وإريبا وبيراو.

ألف – النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في تشاد

٥٢ – يصيب اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٩٠ لاجئ والأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ١٨٠ شخص، ضرر بليغ جراء الأعمال العدائية الداخلية والعابرة للحدود. وقد تدهورت الحالة الأمنية في الأشهر الستة الماضية وتزعزعت بذلك وبشكل خطير قدرة العاملين في المجال الإنساني على توصيل المساعدات. ولا تزال أنشطة اختطاف السيارات والنهب المسلح والأعمال الإجرامية التي تستهدف موظفي الشؤون الإنسانية الوطنيين والدوليين، مستمرة دون انقطاع. ففي عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، قُتل ٦ من العاملين في مجال المعونة الإنسانية، وأفيد بتعرض أفراد العمل الإنساني إلى ١٠٧ حوادث أمنية. ويسلط مقتل أفراد الدرك التابعين للجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين، في ١٤ أيار/مايو، قرب مخيم تولوم للاجئين، الضوء على المخاطر التي يتعرض لها الأفراد المسؤولون عن توفير الأمن في المناطق

الواقعة داخل المخيمات وفيما حولها، والحراسة التي ترافق العاملين في مجال الشؤون الإنسانية.

٥٣ - وفي السنة الماضية، ازداد الوجود العسكري في مخيمات اللاجئين وأماكن إقامة الأشخاص المشردين داخليا. وتثير القلق العميق بلاغات بشأن وجود أشخاص مسلحين وأسلحة ثقيلة داخل المخيمات، علاوة على تجنيد الأطفال والشباب. ووردت أيضا بلاغات عن وقوع حوادث عنف جنسي وعنف قائم على أساس نوع الجنس، وحدوث انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، في مخيمات اللاجئين وأماكن إقامة الأشخاص المشردين داخليا، ومناطق أخرى في شرق تشاد. ويسبب استمرار تقلص الطابع المدني والطبيعة الإنسانية في مخيمات اللاجئين وأماكن إقامة الأشخاص المشردين داخليا، تهديدات خطيرة فيما يتعلق بتوفير الحماية لمن يعيشون في هذه الأماكن والمناطق المحيطة بها.

٥٤ - وفيما أشار استعراض منتصف المدة إلى أن قوة الاتحاد الأوروبي بدأت تؤثر بشكل إيجابي في مجال منع التهديدات الأمنية، كانت البعثة أثناء زيارة الفريق للبلد، لا تزال في المراحل المبكرة لانتشارها في تشاد، بينما لم يكن نشر المفرزة الأمنية المتكاملة قد بدأ بعد. وعليه لا يمكن حتى الآن الوقوف بشكل كامل على تأثير الولايات المشتركة لقوة الاتحاد الأوروبي والبعثة والمفرزة على الحالة الأمنية. ولكن في غضون ذلك، تقلصت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، إذ أجبرت الظروف الأمنية العاملين في مجال المعونة على الحد من عملياتهم.

٥٥ - ويمثل الإفلات من العقاب على أعمال اللصوصية وانتهاكات حقوق الإنسان إحدى المسائل الأساسية المؤثرة على تحسن الحالة الأمنية. وعلى الرغم من أن نشر المفرزة الأمنية المتكاملة وتنفيذ برنامج سيادة القانون الخاص بالبعثة وشركائها سيساعدان على تعزيز القدرات الإدارية، يظل من الضروري أن تقابل هذه الجهود إجراءات مماثلة من جانب الحكومة، فيما يتعلق بالعمل بشفافية كاملة على كفالة التحقيق في الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

٥٦ - وتعرضت العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا في ظروف تتسم بالسلامة والأمن إلى تأثير سلبي جراء التوترات التي تثيرها ندرة الموارد على الصعيد المحلي، والتي تبدت في هيئة أعمال عنف بين المجموعات العرقية. وتشتد حدة هذه التوترات على نحو خاص في منطقة دار سيلا.

٥٧ - وتأثر أمن الأشخاص المشردين داخليا والفئات الضعيفة من السكان في شرق تشاد، بسبب أنشطة جماعات المعارضة المسلحة التشادية أيضا. وأدت المحاولات المتقطعة التي قامت

بها هذه الجماعات لمهاجمة نجامينا وغزواتهم للمناطق الشرقية من تشاد، انطلاقا من قواعد تقع على الجانب السوداني من الحدود، إلى نشوء مناخ من عدم الاستقرار العام في المنطقة. ودعا بعض الأطراف الأمم المتحدة إلى إقامة آلية لرصد الحدود بهدف ردع الأنشطة التي تنفذها هذه الجماعات عبرها. وتوصلت الأمانة العامة بعد إجراء تقييم دقيق إلى أن مجرد رصد الحدود بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى سيكون في واقع الأمر مهمة مستحيلة التنفيذ، ناهيك عن تأمين الحدود. وستتطلب هذه المهمة كثافة بالغة في استخدام الأفراد، وليس هناك ما يضمن أن رصد الأنشطة العابرة للحدود في إحدى المناطق لن يؤدي ببساطة إلى دفعها إلى منطقة أخرى. إلا أن المسألة الأكثر عمقا هي أن معالجة الشواغل المتعلقة بدعم مجموعات المتمردين عبر حدود تشاد والسودان لن تتم سوى من خلال إقامة حوار وتعاون سياسيين.

٥٨ - ويتمثل الحل الوحيد المناسب لانعدام الأمن الذي تسببه جماعات المعارضة المسلحة التشادية، في أن تتخلى هذه الجماعات عن سعيها إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، وأن تدخل في حوار بناء مع الحكومة من أجل إيجاد تسوية سلمية للمظالم التي تقف وراء أعمالها. ومن شأن بذل جهود مستمرة وواسعة النطاق على الصعيد الوطني، من أجل تشكيل حكومة أكثر شمولا وتنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بشأن الإصلاحات الانتخابية، أن يساعد أيضا على بناء الثقة التي تحتاجها جميع الأطراف المعنية من أجل الدخول في حوار سلمي بصورة بناءة.

٥٩ - وأدى استخدام الأراضي التشادية كقاعدة خلفية لحركة العدل والمساواة، واستخدام الأراضي السودانية كقاعدة خلفية لجماعات المعارضة المسلحة التشادية، إلى ازدياد حدة التوترات الإقليمية بدرجة كبيرة. وبينما لا يوجد احتمال كبير لأن تندلع أعمال عدائية مباشرة بين تشاد والسودان، فإن استمرار دعم هذه الجماعات يؤدي إلى زعزعة العمليات السلمية في تشاد ودارفور وإلى الإضرار بالسلام والأمن الإقليميين.

باء - الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٠ - تتصل الولاية الممنوحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لقوة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بموجب القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، بالتهديد الأمني الناجم عن احتمال اتساع رقعة نزاع دارفور إلى الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وتسلل جماعات المعارضة المسلحة التشادية إلى داخل تشاد على امتداد محور السودان/جمهورية أفريقيا الوسطى/تشاد. وزار فريق الأمم المتحدة بيراو وناقش الحالة الأمنية مع ممثلي القوة والبعثة، وأوساط المساعدة الإنسانية التي تعمل في تلك المنطقة. ويتمثل عنصر المخاطرة

الرئيسي الذي يهدد السكان، بمن فيهم ٩٠٠ ٣ لاجئ و ٠٠٠ ٢٠ نازح من دارفور، والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية، في الجرائم العادية والصغيرة، وقطع الطرق واللصوصية. وبينما لا يمكن استبعاد إمكانية عبور العناصر المسلحة للحدود السودانية ودخولها إلى المنطقة، فإن الفريق لم يلمس تهديدا مباشرا باتساع رقعة النزاع الدائر في دارفور ليشمل المنطقة. وفي هذا السياق، تشمل الأنشطة الحالية لقوة الاتحاد الأوروبي تنظيم دوريات محدودة في بيراو والمناطق المحيطة بها، وكفالة أمن مهبط الطائرات.

٦١ - وعقد الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال زيارته إلى بانغي اجتماعا مع لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة رئيس الوزراء، طلب فيه ممثلو الحكومة أن تستلم الأمم المتحدة مهام القوة من أجل التصدي لاحتمال اندلاع العنف عبر الحدود من دارفور.

٦٢ - ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، التي يتفاقم تأثيرها بسبب تأخر صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية والأفراد العسكريين، بجانب تدني الحوافز الممنوحة لقوات الأمن الحكومية، وأعمال اللصوصية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وإمكانية الإفلات نسبيا من العقاب، إلى نشوء بيئة غير مستقرة والتأثير على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أرجاء البلد. ويتمثل أحد التطورات الإيجابية في الزيادة التي حدثت مؤخرا في الدعم الذي تتلقاه الحكومة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام والمانحين الآخرين، من أجل تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد. وفي هذا الصدد، تولت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة فرقة عمل متكاملة من منظومة الأمم المتحدة، بغية كفالة تحديد أهداف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وتحقيق فعاليته بقدر الإمكان، في مجال استيفاء الاحتياجات الحاسمة للحكومة في ما يتعلق ببناء السلام.

سابعا - توسيع حضور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عقب انسحاب قوة الاتحاد الأوروبي

٦٣ - أعدت الأمانة العامة، في ضوء النتائج المذكورة أعلاه بشأن استمرار التهديدات والمخاطر الأمنية في شرق تشاد، توصيات من أجل تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، لتشمل قوة عسكرية تستلم مهام قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام عند انتهاء ولايتها، في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، واستخدام المساعي الحميدة للبعثة لمساعدة الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين على معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام

الأمن في شرق تشاد، فيما يتصل بسلامة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وعودتهم الطوعية.

٦٤ - ونظرا لاحتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى الملموسة فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال إصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد شرعتُ في اتخاذ خطوات لكفالة تحديد أهداف الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ولجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة، وتحقيق فعالية هذا الدعم في استيفاء الاحتياجات ذات الأولوية للحكومة. ولذا سينصب تركيز الولاية المعززة للبعثة على شرق تشاد، مع وجود وحدة عسكرية محدودة العدد في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

ألف - مفهوم العمليات

٦٥ - ستشمل منطقة عمليات القوة التابعة للبعثة في شرق تشاد مناطق إينيدي الشرقية ووادي فيرا ووادای وسلامات. وستقوم القوة التي تعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بمجرد أن يتم نشرها بالكامل، بتوفير الاحتياجات الأمنية اللازمة لحماية المدنيين المعرضين للمخاطر، وتعزيز توصيل المساعدة الإنسانية وتنفيذ مهام ولاية البعثة، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. وستتحقق تلك الأهداف من خلال مفهوم للردع يستند إلى حضور القوة. وستحتاج القوة إلى قدرات محددة وعناصر تمكينية من أجل تطبيق هذا المفهوم.

٦٦ - وسيكون حياد القوة من المتطلبات الأساسية لنجاحها. وستمارس القوة هذا الحياد من خلال الاتصال بجميع العناصر المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك القوات المسلحة التشادية وأية عناصر مسلحة أخرى ذات نفوذ في منطقة مسؤوليتها.

٦٧ - ومن الضروري، لأغراض توفير الأمن، أن تتمتع القوة بحرية الحركة الكاملة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى مهابط الطائرات والطرق البرية دون عوائق، وستحتاج القوة أيضا إلى التعاون الكامل من جانب السلطات المحلية، في مجال نشر أفرادها والمعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك تعاون السلطات على امتداد خطوط إمداد القوة الرئيسية في تشاد، التي قد تقع خارج منطقة مسؤوليتها العسكرية، من أجل كفالة أمن خطوط الإمداد. وستحتاج القوة، من أجل كفالة حرية حركتها، إلى معدات للحركة تشكل جزءا لا يتجزأ من عنصرها العسكري. ونظرا إلى وعورة الأرض وبعد المسافات، لا يمكن تحقيق هذا الغرض إلا باستخدام أسطول نشط من طائرات الهليكوبتر العسكرية.

٦٨ - وستؤدي قسوة الظروف الطبيعية في منطقة مسؤولية القوة، وبخاصة ندرة موارد المياه، إلى الحد من حجم القوة، وسيستدعي ذلك توفير عناصر لتعزيز القوة من قبيل معدات الطيران، يتعذر، نظرا للظروف القاسية، الاستعاضة عنها بزيادة عدد القوات. وعليه، ستعتمد فعالية القوة على الحركة الجوية، ولذا ينبغي النظر في مسألة توفير البلدان المساهمة بقوات للمعدات المذكورة.

٦٩ - وسيتطلب الاتساع الشاسع لرقعة منطقة مسؤولية البعثة وتقلّب البيئة الأمنية فيها، أن تتمتع القوة بمرونة عملياتية وتكتيكية. وسيكون وجود احتياطيات ذات قدرة حركة وإمكانية استجابة عاليتين عنصرا حاسما في هذا الصدد. وستنشأ حاجة أيضا لوجود قدرة توفير معلومات وقدرة رصد واستطلاع، من أجل جمع البيانات اللازمة للإلمام بالأحوال السائدة وإبراز حضور القوة وتوفير عنصر الردع. وسيوفر الإلمام بالأحوال السائدة المعلومات الضرورية لنشر الاحتياطيات المتنقلة وتحديد مناطق التوترات والأزمات الناشئة. وستزيد قوات الاحتياطيات المتنقلة أيضا قدرة القوة على دعم المهام الإنسانية أو أية مهام أخرى محددة.

٧٠ - ونظرا لعدم استقرار الحالة الأمنية، فستحتاج القوة إلى قدرة ''خارجية'' يقدر قوامها بكتيبة مزودة باحتياجات الدعم المناسبة، تكون على أهبة الاستعداد للانتشار على وجه السرعة في حالة تدهور الحالة الأمنية إلى مستويات تعجز قدرة قوة الأمم المتحدة عن احتوائها. وسيكون هذا ضروريا على وجه الخصوص، أثناء فترة انتقال المقاليد من قوة الاتحاد الأوروبي إلى قوة الأمم المتحدة، وهي فترة تتسم بالهشاشة، قبل أن تصبح قوة الأمم المتحدة قادرة على العمل بكامل طاقتها.

٧١ - وستكون إمكانية توفير احتياجات القوة على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بفعاليتها، نظرا إلى بعد المسافات وقسوة الظروف في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري أن تسلّم حكومتا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى جميع مواقع ومنشآت قوة الاتحاد الأوروبي إلى قوة الأمم المتحدة. ويقدر أن يستغرق إنشاء المواقع الجديدة اللازمة لاستقبال قوات الأمم المتحدة أكثر من عام، إذا لم تسلّم جميع هذه المواقع والمنشآت إلى الأمم المتحدة قبل انتقال مقاليد الأمور إلى القوة التابعة لها بفترة طويلة. وعلى افتراض أن الأمم المتحدة سترث جميع مواقع قوة الاتحاد الأوروبي، فسيكون من الضروري توسيع هذه المواقع وإنشاء مواقع جديدة من أجل استيعاب قوة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ستحتاج كتائب المشاة إلى إمكانية الاكتفاء الذاتي. وسوف يتطلب الأمر وجود قدرات كافية في المجالين الهندسي واللوجستي،

بما في ذلك وجود قوة هندسية ميدانية خفيفة يسهل وصولها إلى كل واحدة من الكتائب، خلال فترة الإثني عشر شهرا الابتدائية لانتشارها.

٧٢ - ولكي يكون للقوة التأثير المطلوب، يتعين أن يتولى مقاليدها قادة ذوي كفاءة عالية تختارهم الأمم المتحدة، وأن تتوافر لها القدرات اللازمة. وفي هذا الصدد، ووفقا لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، سيكون من المستحسن أن ينظر مجلس الأمن في مسألة ترك قرار الإذن بنشر القوة في شكل مشروع، إلى حين تلقي الأمانة العامة تأكيدات قاطعة من الدول الأعضاء بتوفير القوات والعناصر الأخرى الحيوية اللازمة لدعم البعثة.

باء - احتياجات القوة

٧٣ - ستكون للقوة قيادة ومكتب اتصال وعدد صغير من الموظفين، في مقر بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد بنجامينا. وسيجري التحكم في العمليات العسكرية من مقر قيادة متقدم في أبيشي، ضمن مقرات قيادة البعثة الأمامية. وسيتكون تشكيل البعثة من ثلاثة قطاعات تضم مجموعة كتائب، هي: القطاع الشمالي (إريبا وباهاي)؛ والقطاع الأوسط (أبيشي وفرشانا)؛ والقطاع الجنوبي (قوز بيضا).

٧٤ - وستشكل القوة في هيئة لواء مشاة معزز، بما في ذلك أربع كتائب مشاة. وستنشر كتيبة في كل واحد من القطاعات الثلاثة (يبلغ مجموع الكتائب التي تنشر ثلاث كتائب). وستسند إلى احتياطي القوة مهام تنفيذ العمليات الأمنية على طرق الإمداد الرئيسية في تشاد. وسيوفر عنصر عسكري جوي يضم ١٨ طائرة هليكوبتر للخدمات ووحدة جوية مسلحة للاستطلاع، المعدات الجوية اللازمة لتوفير الدعم للقوة المتصورة. وستنشأ حاجة لقوة تدخل سريع على مستوى القوة بأكملها وعلى صعيد القطاعات، وفقا لإجراءات التشغيل العادية. وسيزيد وجود سرية للاستطلاع وعدد من ضباط الاتصال العسكريين تعزيز قدرة البعثة على الإلمام بالأحوال السائدة.

٧٥ - وستوجد على أساس مركزي عناصر عسكرية للتمكين اللوجستي ويكون التحكم في الأصول على مستوى البعثة. وستتمركز في أبيشي كتيبة احتياط يمكن نشرها، على مستوى نصف سرية، في ثلاثة مواقع بصورة متزامنة. وستكون لدى القوة وحدتان مركزيتان للوجستيات والنقل تناط بهما مهام توفير الدعم للقطاعات. وستكون للقوة أيضا كتيبة هندسية تملك القدرة على العمل في ثلاثة مواقع بصورة متزامنة. وتتمثل ميزة وجود هذه الأصول على المستوى المركزي، في خفض الحد الأقصى للقوات (وهو عنصر عام في ضوء نقص المياه)، وتخصيص الأصول للمهام على أساس أولويات البعثة، وتيسير قيادة قوات

الاحتياط والتحكم فيها، مما سيمكّن من تخصيص عدد أكبر من القوات للتصدي للأزمات المفردة بصورة حاسمة.

٧٦ - ويقدر أن تنشأ حاجة لقوات تابعة للأمم المتحدة يصل عددها إلى ٠٠٠ ٦ فرد من أجل تنفيذ هذا المفهوم في شرق تشاد. ولا يشمل هذا العدد القوة ''الخارجية'' المشار إليها في الفقرة ٧٠ أعلاه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الاتحاد الأوروبي كان يخطط لنشر قوة يبلغ عددها ٧٠٠ ٣ فرد، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والجوي الذي يتم توفيره على أساس ثنائي، لتكون بمثابة عملية لسد الفراغ إلى أن يمكن إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة. ويتضح من هنا تقارب أعداد القوات في التصوّرين.

٧٧ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سيكون للوجود العسكري المستمر في شمال شرق البلد تأثير إيجابي على الأمن، من خلال ردع الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف الأخرى، التي تشكل أكبر تهديد للمدنيين في المنطقة، على الرغم من أن الحالة في منطقة مسؤولية قوة الاتحاد الأوروبي تعتبر حميدة نسبيا. وإذا أذن مجلس الأمن بهذا الوجود، فسيتعين إجراء تقييم إضافي لاحتياجات الأمم المتحدة العسكرية المتعلقة بهذه القوة. وستضاف أعداد القوات المطلوبة لهذه القوة إلى الاحتياجات المذكورة أعلاه بشأن شرق تشاد. وتجدر الإشارة إلى أن احتياجات الدعم المتعلقة بهذا الوجود ستشكل تحديا، نظرا إلى بعد المنطقة والمسافة التي تفصلها عن باقي القوات. وسيتطلب توفير الدعم لهذه القوات وتنفيذ مهام ولايتها الاستناد إلى مفهوم توفير المعدات الجوية. وفي غضون ذلك، سيكون من الضروري تعزيز أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل كفالة توفير الدعم المناسب لاحتياجات بناء السلام في البلد.

جيم - احتياجات الدعم

٧٨ - ستواجه الأمم المتحدة، أثناء التخطيط لانتقال مهام قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد، تحديات عديدة تتصل ببعد المنطقة التي يجري توفير احتياجاتها من خلال خطوط إمداد بالغة الطول وذات موارد نقل محدودة. وسيحد عدد مهابط الطائرات وقدرتها وحالتها أيضا من قدرة الانتشار السريع. ونظرا إلى محدودية الكميات المتاحة من مياه الشرب، فإن البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي تواجهان تحديات كبيرة مستمرة في مجال توفير احتياجاتهما اليومية من المياه. وستشكل هذه التحديات، مصحوبة بتوقيت موسم الأمطار وغزارته، صعوبات جمة في وجه إنشاء قوة للأمم المتحدة، وتسليم مسؤوليات قوة الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة على نحو فعال.

٧٩ - وكما أشير أعلاه، سيكون العامل الأشد حسما فيما يتعلق بقدرة البعثة على أن تحل محل قوة الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب، هو إبرام اتفاق ملزم مع حكومة تشاد، قبل ستة أشهر من انتقال سلطة قوة الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة، بحيث تؤول إلى الأمم المتحدة ملكية جميع المواقع التي أعدها الاتحاد الأوروبي مع ما يتصل بها من هياكل أساسية. وستنشأ، خلال فترة الستة أشهر هذه، حاجة لأعمال هندسية كبيرة من أجل توسيع معسكرات قوة الاتحاد الأوروبي القائمة وتحسينها، ولبناء معسكرات جديدة في المناطق التي لا تملك قوة الاتحاد الأوروبي فيها الهياكل الأساسية الضرورية (في غويريدا وباهاي بصفة رئيسية)، كي تتوافر إمكانية تشغيل قوة الأمم المتحدة القادمة إلى المنطقة في يوم انتقال السلطة. وسيتعين أيضا تحسين مهابط الطائرات القائمة من أجل نشر قوة الأمم المتحدة وتوفير احتياجاتها أثناء عملية الانتقال.

٨٠ - ونظرا إلى صعوبة الظروف المادية والتشغيلية والأمنية، يرجح حدوث انقطاعات متواترة في سلسلة الإمداد. ولأغراض كفالة تمكن البعثة من تنفيذ الترتيبات الإدارية واللوجستية قبل وصول العناصر الرئيسية، سيكون من الضروري جدا نشر القدرات التمكينية من عنصر الطيران والعنصر الطبي والهندسي واللوجستي كخطوة أولى. ويتعين وجود هذه العناصر في المناطق المحددة لها قبل انتقال السلطة، علما بأن هذا يمكن تحقيقه من خلال نقل مساهمات الأطراف ذات القدرات المناسبة التي تساهم حاليا بقوات في قوة الاتحاد الأوروبي.

٨١ - وسيتعين توفير الدعم للبعثة الموسعة من خلال خطي إمداد رئيسيين، هما على وجه التحديد خط دوالا في الكاميرون وبنغازي في الجماهيرية العربية الليبية. وسيكون تعاون حكومات تشاد والجماهيرية العربية الليبية والكاميرون حاسما فيما يتعلق بكفالة انسياب الإمدادات والمواد بدون انقطاع. وسيجري توسيع قاعدة البعثة للوجستيات في نجامينا، وقاعدة اللوجستيات المتقدمة في أبيشي، من أجل تلبية الزيادة في الاحتياجات. وسيتعين تفعيل العقود الحيوية، بما في ذلك عقود حصص الإعاشة والوقود وخدمات المعسكرات وخدمات التشييد، ضمن عقود أخرى، قبل وقت كاف من بدء عملية الانتقال. وضمانا لسلاسة عملية الانتقال، ستحتاج البعثة إلى دعم مستمر ومضمون في إطار عقود قوة الاتحاد الأوروبي القائمة بموجب الاتفاق الفني الحالي، وذلك إلى حين إنفاذ عقود الأمم المتحدة.

دال - المفرزة الأمنية المتكاملة

٨٢ - ستواصل البعثة تقديم الدعم لإنشاء المفرزة الأمنية المتكاملة. وقد طلبت حكومة تشاد زيادة القوام الإجمالي للمفرزة من ٨٥٠ عنصرا إلى نحو ١ ٧٠٠ عنصر. وستدرس إدارة

عمليات حفظ السلام هذا الطلب على أساس الدروس المستفادة، كما تم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات بعد نشر العناصر الأولى للمفرزة. وبالتالي، فمن المهم إصدار مرسوم رئاسي لإتاحة نشر المفرزة إلى شرق تشاد في أقرب وقت ممكن. وقد يقتضي توسيع منطقة عمليات المفرزة استعراض مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة العسكرية المقترحة، لكفالة تزويد هذه القوة بالقدرة على ضمان أمن أفراد شرطة الأمم المتحدة الموفدين للإشراف على عناصر المفرزة وتوفير التدريب لهم أثناء الخدمة. كما قد يتطلب ذلك نشر المزيد من أفراد البعثة المعنيين بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون المدنية. وستُعرض أي متطلبات إضافية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين على مجلس الأمن، مشفوعة بما يترتب عليها من متطلبات الدعم والآثار المالية.

هاء – الجوانب المتعلقة بالسلام من ولاية البعثة

٨٣ – لن يكون توسيع نطاق البعثة لتشمل عنصرا عسكريا بالأمر الفعال، ما لم تكلف البعثة، إضافة إلى ولايتها الحالية التي تشمل الشرطة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشؤون المدنية، بدعم الجهات المعنية التشادية في معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والمتصلة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا على نحو آمن وبصورة طوعية. وفي هذا الصدد، أوصت بعثة التقييم التقني أن تضطلع البعثة بمهام إضافية لمساعدة الحكومة على تعزيز الآليات اللازمة لتهيئة بيئة مستقرة وسلمية، وأن تبذل، في هذا السياق، مساعيها الحميدة للقيام بما يلي:

(أ) دعم السلطات الوطنية والمحلية في إزالة التوترات المحلية لتعزيز البيئة الملائمة لعودة المشردين داخليا؛

(ب) دعم الحكومة في الجهود التي تبذلها لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني؛

(ج) مواصلة الاضطلاع، على الصعيد الإقليمي، بدور المراقب مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك في إطار فريق الاتصال الذي أنشئ بموجب اتفاق داكار في ١٣ آذار/مارس لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لحكومتي تشاد والسودان في بناء علاقات حسن الجوار.

٨٤ – وقد أوفدتُ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدمون موليه، في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة التوصيات الواردة في هذا التقرير مع المسؤولين الحكوميين. والتقى السيد موليه بالرئيسين ديبي وبوزيزيه وغيرهما من

كبار المسؤولين الحكوميين. وفي تشاد، وافق الرئيس ديبي على نشر عملية متابعة من الأمم المتحدة تتضمن عنصرا عسكريا لتحل محل قوة الاتحاد الأوروبي. وأقر الرئيس بأنه يلزم تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس، وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعدان الحكومة في تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، طلب الرئيس ديبي أن تبقى عملية المتابعة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة ضمن الإطار المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، أي التصدي لاتساع دائرة الأزمة التي تشهدها في دارفور والمساعدة على تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ودعا الرئيس ديبي إلى تقديم مزيد من الدعم للمشردين داخليا وإلى زيادة وجود البعثة في المواقع. كما أهاب الرئيس بالمجتمع الدولي أن يعالج أسباب أزمة دارفور وعواقبها.

٨٥ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، طلب الرئيس بوزيزيه أن تحل عملية متابعة عسكرية من الأمم المتحدة محل قوة الاتحاد الأوروبي. وسلط الرئيس الضوء على الحالة الأمنية الخاصة السائدة في الجزء الشمالي من البلد، وذكر أنه يرى أن الوجود العسكري للأمم المتحدة يمكن أن يؤدي دورا رادعا ويقلل إلى أدنى حد من إمكانية قيام فراغ أمني من شأنه أن يعرقل إصلاح قطاع الأمن وعمليات السلام.

٨٦ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، التقى السيد موليه بالجنرال باتريك ناش، قائد قوة الاتحاد الأوروبي، في قاعدته في باريس ليقدم تقريرا عن نتائج الزيارة التي قام بها إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وشملت المناقشات التي دارت بينهما تحديد الخطوات اللازمة لكفالة نقل السلطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، مع التركيز بصفة خاصة على تجنب قيام أي ثغرة أمنية في منطقة العمليات.

ثامنا - الآثار المالية

٨٧ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٣/٦٢ باء المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، للبعثة مبلغا قدره ٣١٥,١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٨٨ - وإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي بإنشاء قوة عسكرية للأمم المتحدة تحل محل قوة الاتحاد الأوروبي وبتوسيع نطاق ولاية البعثة، فإنني أعتزم استيعاب الاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الاعتماد الذي رصدته الجمعية العامة للبعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وإذا تجاوزت النفقات التي تتكبدها البعثة الاعتمادات، سألتمس من الجمعية العامة تمويلا إضافيا للبعثة في سياق تقرير أداء ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٨٩ - وستقدَّم إلى المجلس قريبا، في إضافة لهذا التقرير، معلومات عن الآثار المالية المترتبة على توصياتي لفترة الـ ١٢ شهرا.

٩٠ - وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٤٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٦٧١,٤ مليون دولار.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٩١ - إن الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والاستقرار في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية معقدة. فالتوترات الإقليمية والمحلية، والفقر، وضعف المؤسسات، وسوء الهياكل الأساسية عوامل تؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها السلطات المحلية في إيجاد آليات سلمية مستدامة لمعالجة أسباب العنف وانعدام الأمن وعواقبهما. ورغم ذلك، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز بعض التقدم في توطيد السلام والاستقرار في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإنني أثني على رئيسي هذين البلدين للجهود التي بذلاها في هذا الصدد.

٩٢ - وينبغي لحكومة تشاد أن تستمر في اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لتوفير حماية فورية للمدنيين المعرضين للخطر، وإنهاء أي دعم يقدم على أراضيها لحركة العدل والمساواة، وتزويد المعارضة المسلحة بآلية ناجعة لمعالجة مظالمها دون اللجوء إلى السلاح. وفيما يمكن لبرامج البعثة المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان ولشركائها المساعدة في بناء القدرات القضائية اللازمة، يتعين على الحكومة أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب واتخاذ خطوات فورية وملموسة للتحقيق في الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة. ومن شأن هذه الخطوات أن تفيد كثيرا من تعزيز الثقة في عزم الحكومة على توفير الأمن لشعبها وضمان شفافية الحكم.

٩٣ - وينبغي لحكومة السودان أيضا أن تواصل إبداء حسن النية في تطبيع العلاقات مع تشاد واتخاذ خطوات لوقف أي دعم يقدم على أراضيها إلى جماعات المعارضة المسلحة التشادية. ويجب على الحكومتين بدء حوار جاد بشأن سبل التعاون الكفيلة بوقف الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود. وتبقى البعثة وكبير الوسطاء المعني بدارفور المشترك التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الحكومتين في هذا الصدد. فمن شأن تحسن العلاقات بين تشاد والسودان أن يسهم في تهيئة بيئة سلمية وآمنة لتنفيذ ولاية البعثة.

٩٤ - وإنني أثني على حكومة الجماهيرية العربية الليبية للجهود التي تبذلها لمساعدة الأطراف المعنية في تشاد على إيجاد وسيلة سلمية لإنهاء النزاع الداخلي المسلح مع جماعات المعارضة المسلحة. وتبقى البعثة على استعداد لمساعدة جميع الأطراف المعنية لكفالة شمول تلك الجهود لجميع الأطراف، ولكفالة استمرار الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتنفيذها على أرض الواقع.

٩٥ - وفقا للنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير، ولا سيما الفقرات من ٧٣ إلى ٧٧ والفقرة ٨٣، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في إنشاء قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة يصل قوامها إلى ٠٠٠ ٦ من الأفراد وميسري الشؤون اللوجستية، لتحل محل قوة الاتحاد الأوروبي. كما أدعو الدول الأعضاء التي لديها القدرات اللازمة إلى أن تعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام لإنشاء وجود احتياطي ''خارجي''، يمكن نشره على وجه السرعة لدعم تنفيذ ولاية البعثة، في حالة وصول الوضع الأمني إلى مستويات تتجاوز قدرات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأوصي، وفقا لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، بأن ينظر مجلس الأمن في أن يبقي في شكل مشروع القرار الذي يأذن بنشر القوة، حتى تتوافر للأمانة من الدول الأعضاء التزامات مؤكدة بشأن المساهمة بقوات وبغير ذلك من عناصر الدعم الحاسمة الأهمية اللازمة للبعثة. وفي هذه الأثناء، ستبحث الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي إمكانية تمديد وجود قوة الاتحاد الأوروبي لفترة محدودة لسد أي ثغرة يمكن أن تقوم بين تاريخ انتهاء ولاية قوة الاتحاد الأوروبي وتاريخ وصول قوة الأمم المتحدة الجديدة إلى الميدان، وذلك إذا ما واجهت قوة الأمم المتحدة صعوبة في تشكيل القوات. وسترسل الأمانة العامة في الأيام المقبلة فريقا من الخبراء إلى بروكسل وباريس لمناقشة طرائق تخطيط هذه الفترة الانتقالية مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي وفي قوة الاتحاد الأوروبي.

٩٦ - وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن من شأن توسيع وجود الأمم المتحدة بإضافة عنصر عسكري أن يوفر الدعم الأمثل لحماية اللاجئين والمشردين داخليا وعودهم، إذا ما عززت البعثة تواصلها مع جميع الجهات المعنية بدعم الجوانب ذات الصلة بعملية بناء السلام في تشاد. فمن شأن هذا التواصل أن يكفل إسهام أنشطة البعثة في الجهود الشاملة الرامية إلى إنهاء حالة انعدام الأمن وتقديم الدعم من أجل عودة المشردين داخليا واللاجئين بصورة طوعية وآمنة ومستدامة.

٩٧ - وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، أرى أنه ينبغي للأمم المتحدة والجهات المانحة القيام بتوطيد وتركيز دعمها، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في

جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة بناء السلام، من أجل مساعدة الحكومة في بناء قدرتها على توفير الأمن والخدمات الأساسية لشعبها، ولا سيما من خلال دعم إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون ونزع السلاح، وتسريح العناصر المسلحة وإعادة إدماجها، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الدولة.

٩٨ - وإذا قرر مجلس الأمن أنه ينبغي أن يكون للقوة العسكرية للأمم المتحدة التي ستعمل في إطار ولاية البعثة، بعد انسحاب قوة الاتحاد الأوروبي، حضور في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، سيتعين على الأمانة العامة إعادة تقييم ما يترتب على وجود هذه القوة من آثار على صعيد الأمن والحماية والدعم وعلى الصعيد المالي. وستقدَّم أي توصيات في هذا الشأن إلى مجلس الأمن في وقت لاحق.

٩٩ - إن نشر البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي، وإنشاء المفرزة الأمنية المتكاملة في تشاد، فضلا عن نشر القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ونشر القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلت جميعا خطوات حاسمة لمساعدة حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على إحلال السلام والتنمية الاقتصادية بصورة مستدامة من أجل شعبيهما. وقد مثل الوجود المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي/المفرزة الأمنية المتكاملة تجربة جديدة في مجال حفظ السلام. وأود أن أثني على الاتحاد الأوروبي والدول المساهمة بقوات في قوة الاتحاد الأوروبي للجهود المبذولة لإرساء الأمن في المنطقة دون الإقليمية. فقد كان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مثاليا. وأود أيضا أن أشكر كلا من ممثلي الخاص المعني بشؤون البعثة، فيكتور أنجيلو، وممثلي الخاص المعني بمكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا فال، وجميع الرجال والنساء العاملين في البعثة والمكتب على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في العمل على إرساء السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية.